

عقبات الاحتلال في طريق انتفاضة القدس

إعداد
علي إبراهيم

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

عقبات الاحتلال في طريق انتفاضة القدس

إعداد:

علي إبراهيم

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

تشرين أول/أكتوبر 2018



مقدمة

أثبتت انتفاضة القدس منذ تشرين أول/أكتوبر 2015 حتى نهاية عام 2017 أنها عصية على الإيقاف، وأن المقاومة هي الخيار الأوحد للفلسطينيين، في مقابل خيارات سياسية أخرى لم تستطع أن تلجم الاحتلال، وأن توقف اعتداءاته بحق المسجد الأقصى والقدس المحتلة، أو أن تحقق للفلسطينيين أي نجاح أو تقدم على أرض فلسطين.

وعلى الرغم من الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية العقابية الرامية لإيقاف انتفاضة القدس، استطاعت الانتفاضة الاستمرار حتى لحظة كتابة هذه السطور، وأن تثبت الفعل المقاوم في وجه الاحتلال حالة مواجهة دائمة تستجيب لأي اعتداء يطال المسجد الأقصى المبارك والقدس المحتلة، واستطاع الفلسطينيون من خلال الإرادة والصمود، الانتصار على الاحتلال في معركة استمرار الانتفاضة، التي حققت تجاوزًا لجميع محاولات الاحتلال لوأدها وإيقافها، وجعلت استخدامه «للقوة المفرطة» بحق عوائل الشهداء وذويهم، والمناطق التي يخرج منها منفذو العمليات، خطوات مرحلية ربما تؤخّر العمليات ولكن لا تتمكن من إيقافها بأي حالٍ من

الأحوال. وبالإضافة إلى هذا الفشل، لم تستطع آلة الاحتلال القمعية والتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية التأثير في سير الانتفاضة، فلم تردع هذه الإجراءات الفلسطينيين عن مواجهة الاحتلال، بأدواتهم البسيطة التي كبدت الاحتلال خسائر فادحة.

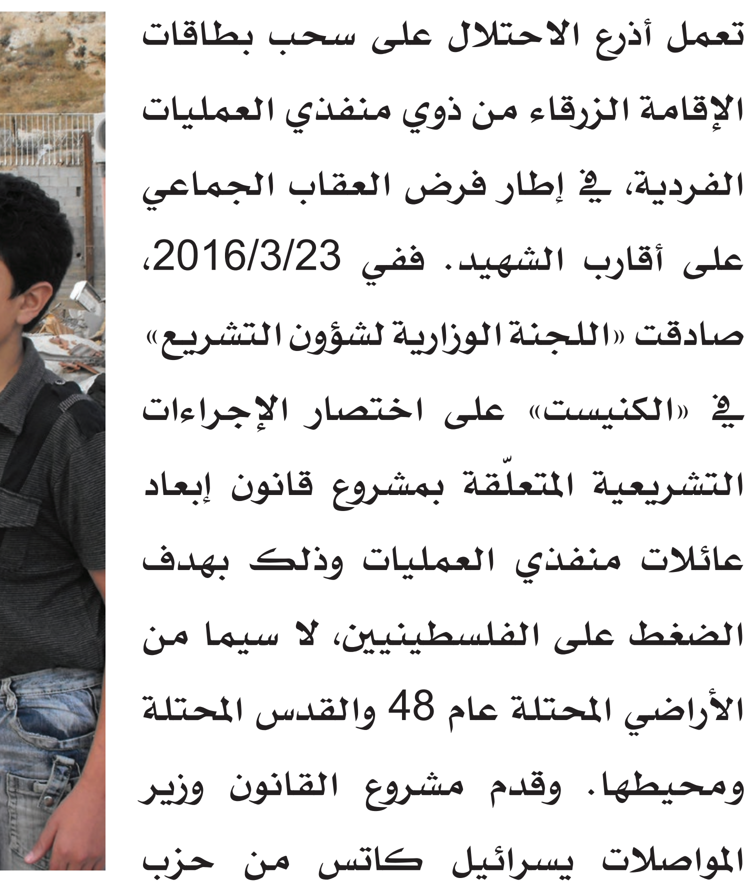
حققت الانتفاضة نجاحات كبيرة ومنها ما حصل في «هبة باب الأسباط» التي اندلعت رفضًا لقرار الاحتلال تركيب بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة على أبواب الأقصى في منتصف تموز/يونيو 2017، حيث أجبرت الاحتلال على أن يتراجع عن اعتداءاته أمام أبواب المسجد الأقصى، وأن يزيل جميع البوابات التي قام بتركيبها أمام الأقصى. هذا النمط من المواجهة يتكامل مع أنساق الانتفاضة الأخرى المتمثلة بالمواجهات والعمليات الفردية، ورشق سيارات المستوطنين والقطار الخفيف بالحجارة؛ ما يشكل مصدر إزعاج وأرق للاحتلال، فيعمل على تنفيذ إجراءات عقابية واستراتيجيات منوعة لإيقاف الانتفاضة، أو التخفيف من وتيرتها وآثارها.

تتنوع إجراءات الاحتلال العقابية، وتستهدف بشكل رئيس عوائل منفذي العمليات الفردية والمناطق التي خرجوا منها، أو المناطق الفلسطينية التي تشهد مواجهات مع الاحتلال. وتتكامل هذه الإجراءات مع التعامل العنيف والقتل المباشر في مسرح العملية لمن ينفذ هذه العمليات. وفي إطار فرض عقاب جماعيٍ على أقارب منفذي العمليات، تقوم سلطات الاحتلال بسحب بطاقات الإقامة أو «هدم/تفجير» منزل المنفذ، واعتقال والده وإخوته لفتراتٍ طويلة، ومحاصرة المناطق التي خرج منها، وتشديد الإجراءات الأمنية في محيطها، وذلك في إطار ترسيخ العقاب الجماعي على مجمل البيئة الحاضنة لمنفذي العمليات، بالإضافة لتشكيل إجراء عقابي رادع لمن سيحاول تنفيذ عمليات قادمة.

ونستعرض في هذه الورقة أبرز إجراءات الاحتلال التي تستهدف انتفاضة القدس، وتشكل مسارًا من الاستهداف المباشر للمقدسيين، وتهدف لتطويعهم ودفعهم نحو الركود والقبول بأي إجراء أو اعتداء تقوم به سلطات الاحتلال.

أولاً: سحب الهويات





تعمل أذرع الاحتلال على سحب بطاقات الإقامة الزرقاء من ذوي منفذي العمليات الفردية، في إطار فرض العقاب الجماعي على أقارب الشهيد. ففي 2016/3/23، صادقت «اللجنة الوزارية لشؤون التشريع» في «الكنيست» على اختصار الإجراءات التشريعية المتعلّقة بمشروع قانون إبعاد عائلات منفذي العمليات وذلك بهدف الضغط على الفلسطينيين، لا سيما من الأراضي المحتلة عام 48 والقدس المحتلة ومحيطها. وقدم مشروع القانون وزير المواصلات يسرائيل كاتس من حزب

«الليكود» الذي قال إن «هذه الخطوة قد تكون أكثر فاعلية، ومن شأنها أن تردع وتنهي هذه الظاهرة بعد عدة عمليات طرد، لأنّ هدم البيوت وحده لم يعد كافيًا». وفي 2016/1/19، أصدر وزير الداخلية في حكومة الاحتلال أرييه درعي قرارات رسمية بسحب الهويات من 4 أسرى مقدسيين على خلفية تنفيذهم عمليات ضد الاحتلال[1]. وفي 2017/1/25 أعلن درعي عن سحب مكانة الإقامة في القدس المحتلة من عشرة أفراد من عائلة الشهيد فادي القنبر، من الدرجتين الأولى والثانية، وقال درعي في بيان صحفي، إنه بعد إجراء استجوابات مع أفراد العائلة، ووفقًا لتقارير قدمتها أجهزة الأمن، تم إلغاء إقامة عشرة من أفراد عائلة القنبر وكذلك الإقامة الدائمة لوالدة الشهيد القنبر، بموجب بند في قانون الدخول إلى «إسرائيل»، واعتبر درعي أنه «من شأن خطوات فورية وعملية فقط أن تردع منفذي عمليات. وأنا واثق ومتأكد من أن إلغاء إقامة أبناء العائلة سيشكل تحذيرًا لآخرين يفكرون بتنفيذ عملية وقتل مواطنين إسرائيليين»[2].

ثانيًا: منازل الشهداء بين الإغلاق بالباطون والتفجير:

منذ اندلاع انتفاضة القدس تعمل قوات الاحتلال على هدم منازل منفذي العمليات الفردية وإغلاقها بالأسمنت المسلح، ويهدف هذا الإجراء لفرض عقاب جماعي على عائلة المنفذ، بالإضافة لمحاولة ردع أي محاولات أخرى يمكن أن يقوم بها الفلسطينيون، بحيث لا تقف الإجراءات بحق المنفذ فقط، بل تطال عائلته والمنازل المجاورة له في حالات التفجير.

وبلغ عدد منازل الفلسطينيين التي هدمها الاحتلال أو أغلقها في القدس المحتلة ما بين تشرين ثانٍ/ نوفمبر 2014 وآذار/ مارس 2018 نحو 11 منزلًا، وهي عمليات نفذت في إطار هبة الشهيد أبو خضير عام 2014، وانتفاضة القدس المستمرة منذ عام 2015[3].

---

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، حال القدس السنوي 2016، مؤسسة القدس الدولية، بيروت ط1، ص 84.
2 عرب 48، 2017/1/25 \https://goo.gl/qrjY6y
3 حال القدس السنوي 2016 مرجع سابق.
مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، 2018/3/14
http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1964

	تاريخ الهدم	المنزل المستهدف	المنطقة	تاريخ تنفيذ العملية
هدم	2015/10/6	محمد الجعابيص	جبل المكبر	2014/8/4
	2015/10/6	غسان أبو جمل	جبل المكبر	2014/11/18
	2015/12/2	إبراهيم العكاري	شعفاط	2014/11/5
	2016/1/4	بهاء عليان	جبل المكبر	2015/10/13
	2016/10/9	مصباح أبو صبيح	كفر عقب	2016/10/9
	2017/11/19	عبد الرحمن الشلودي	سلوان	2014/10/22

	تاريخ الهدم	المنزل المستهدف	المنطقة	تاريخ تنفيذ العملية
إغلاق	2015/7/1	عدي أبو جمل	جبل المكبر	2014/11/18
	2015/10/6	معتز حجازي	الثوري	2014/11/18
	2016/1/4	علاء أبو الجمل	جبل المكبر	2015/10/13
	2016/4/11	الأسير عبد دويات	صور باهر	2015/9/13
	2017/3/23-22	فادي القنبر	جبل المكبر	2017/1/8

وتعمل قوات الاحتلال وأذرعه الأمنية على تطبيق عقوبة الهدم بشكلٍ دائم خارج القدس المحتلة كما في داخلها، في محاولة لوقف عمليات الانتفاضة، وتنفيذها بشكل جماعي بحق منفذي العمليات، ففي 2017/8/10 هدمت جرافات الاحتلال منزل الأسير مالك حامد في بلدة سلواد شرق رام الله، بالتزامن مع هدم منزلي عائلتي الشهيدين براء صالح وأسامة عطا الله[1]، وتمت عملية الهدم قبل الفجر لتتجنب قوات الاحتلال الاشتباك مع سكان هذه المناطق، حيث تندلع عادة اشتباكات مع قوات الاحتلال خلال قيامها بأعمال الهدم.

1 الجزيرة نت، 2017/8/10 https://goo.gl/v2Pji9


إغلاق منزل الشهيد فادي القنبر بالأسمنت المسلح

وإضافة لحرمان ذوي منفذي العمليات من مساكنهم، تحاول سلطات الاحتلال تحقيق مزيد من الأذى النفسي في عملية استهداف المنازل، فإلى جانب الهدم وإغلاق المنزل بالأسمنت، تعمل قوات الاحتلال على تفجير بعض هذه المنازل، ففي 2017/8/17 فجرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل عائلة الشهيد عادل عنكوش في قرية دير أبو مشعل غرب مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة. وأدى التفجير إلى انهياره بشكلٍ كامل، ونشوب حرائق متفرقة، وتضرر عددٍ من المنازل المجاورة[1]. وفي 2017/11/15 فجرت سلطات الاحتلال منزل عائلة الشهيد نمر الجمل، في بلدة سوريك في القدس المحتلة، وعمدت قوات الاحتلال إلى تفجير المنزل بطباقته الثلاث، وأدى التفجير إلى تهدم المنزل وتصدع عددٍ من المنازل المجاورة[2]. وعادةً ما تقوم قوات الاحتلال باقتحام المنزل بشكل مفاجئ وتمنع العائلة من أخذ حوائجها ومقتنياتها، لإحداث أكبر ضرر ممكن بحق الأسرة على الجوانب المادية والمعنوية.

وبناء على خطة وزير الجيش في حكومة الاحتلال أفيغدور ليبرمان بتشديد العقوبات على عوائل منفّذي العمليات الفردية، تقوم قوات الاحتلال بهدم منازل منفذي العمليات التي خلفت قتلى في صفوف الاحتلال، ومع عدم جدوى هذه الخطة واستمرار العمليات النوعية خلال عام 2017، كشفت وسائل إعلام إسرائيليّة عن إصدار تعليمات لقوات الاحتلال من قبل ليبرمان، تتضمن إمكانية هدم منازل منفّذي العمليات الفلسطينيين، التي أسفرت عن سقوط جرحى إسرائيليين فقط، وتأتي هذه التصريحات في سياق تخطيط لتوسيع سياسة هدم منازل الفلسطينيين، وصرّح ليبرمان حول خطته بأنه «لا فرق بين هجوم ينتهي بقتل، وآخر ينتهي بإصابة خطرة، في الحالتين يجب هدم منازل المنفذين»[3]. ومع ادعاء ليبرمان بأن سياسة هدم

1 وكالة صفا، https://goo.gl/Xxfubf, 2017/8/17
2 المركز الفلسطيني للإعلام، https://www.palinfo.com/215985, 2017/11/15
3 شبكة قدس الإخبارية، https://www.qudsn.ps/article/130669, 2017/10/29

2017-2015

هدم 37 منزلًا

المنازل أثبتت جدواها، يؤكد اقتراحه فشل سياساته، فلم تتوقف العمليات النوعية، واستطاعت استهداف جنود الاحتلال ومستوطنيه على حدّ سواء، في إطار عمليات فردية في ظلّ القبضة الأمنية الشديدة التي تفرضها قوات الاحتلال.

ومنذ انطلاق انتفاضة القدس في تشرين أول/أكتوبر 2015 حتى نهاية عام 2017، بلغ عدد منازل منفذي العمليات الفدائية التي هدمتها سلطات الاحتلال في مجمل المناطق الفلسطينيّة المحتلة 37 منزلًا، من بينها 4 منازل تم إغلاقها بالأسمنت.[1]

ثالثًا: سياسة «اقتلاع الجذور»

لم تستطع إجراءات الاحتلال الانتقامية والعقابية الحدّ من عمليات الانتفاضة، وظل الفلسطينيون قادرين على إيقاع القتلى في صفوف الاحتلال بعمليات بسيطة، واختراقات أمنية نوعية في عددٍ من مناطق الاحتلال، ومع فشل خطة «العصا والجزرة» التي أعلن عنها وزير الجيش في حكومة الاحتلال أفيغدور ليبرمان في 2016/8/17 من خلال إجراءات أمنية وسياسية لمواجهة انتفاضة القدس[2]، واستمرار عمليات الانتفاضة خلال عامي 2016 و2017.

وفي محاولة من سلطات الاحتلال لطرح خطة بديلة للتعامل مع الانتفاضة والحدّ من اشتعالها، كشف قائد الضفة الغربية في جيش الاحتلال العميد ليئور كرملي في 2017/8/21، عن سياسة جديدة سيعمل الاحتلال على تطبيقها، ووصفها الكرملي بأنها تحولٌ «من جزّ العشب إلى اقتلاع الجذور». وعلى الرغم من أن كرملي أعلن بأنه يمتلك الحلّ المناسب للوضع الأمني في الضفة الغربية عندما استلم منصبه عام 2015، وبأنه سيعمل على «استمرار الحياة الطبيعية للمستوطنين»، عبر سياسة قمعية مستمرة تعمل على المدى الطويل ولا تقوم على ردة الفعل، فإنه عاد وقدم خطته الجديدة لإنهاء الانتفاضة، في دلالة على فشل ما تعهد به عندما استلم مهمته.

1 وكالة صفا، 2017/8/10 https://goo.gl/aspLXt وعرب 48، 2017/11/15 https://goo.gl/odTN9x
2 حال القدس السنوي 2016، مرجع سابق، ص 87.

وتتمحور خطة كرملي، بتحويل عمل أجهزة الاحتلال الأمنية من ردة الفعل إلى الردع والتفكيك، عبر عمليات عسكرية مستمرة، ويقول كرملي بأن اقتلاع الجذور»لا يعني إحباط العملية القادمة قبل وصولها إلى مرحلة التنفيذ، وإنما يعمل في مرحلة مبكرة؛ من خلال «استراتيجية الإحباط الشمولي الموسع». وتهدف هذه الخطة لضرب البيئة الحاضنة لمنفذي العلمليات الفردية، واعتقال «المحرضين»، والعمل على استهداف من يقدم المساعدات اللوجستية، بالإضافة لإجراءات عقابية أخرى وهي «سحب تصاريح العمل من أفراد العائلة، ومصادرة أموالهم، واعتقال أصدقاء المنفذين وأقاربهم، وإغلاق ورش الحدادة والمطابع أو التضييق عليها، وتعطيل حركة وسائل النقل»[1].

ويشير مراقبون إلى أن خطة الكرملي لا تعدو أن تكون حزمة إجراءات عقابية، كانت سلطات الاحتلال تطبق العديد منها بعد حدوث العمليات الفرديّة، وهي إجراءات طبقها الاحتلال عبر سحب هويات عائلة الشهيد فادي القنبر، وسحب تصاريح العمل من جميع أفراد عائلة الشهيد نمر الجمل على سبيل المثال[2].

رابعًا: اعتقال الفلسطينيين: محاولة لبث الرعب وضرب الوجود الفلسطيني

ومن الأساليب العقابية التي تعتمدها سلطات الاحتلال اعتقال الفلسطينيين خلال المشاركة في المواجهات مع قوات الاحتلال أو عبر مراقبة أمنية، وخلال عام 2017 قامت قوات الاحتلال بشنّ نحو 2466 عملية اعتقال في القدس المحتلة[3]، من بينهم 720 قاصرًا، و26 مسنًا، و54 طفلًا دون الـ 12 عامًا، بالإضافة لـ 88 امرأة. وشهدت بلدة سلوان العدد الأكبر من المعتقلين الذين بلغوا نحو 460 معتقلًا، تليها العيسوية بـ 383 معتقلًا، والبلدة القديمة في القدس بـ 386 معتقلًا.

1 إبراهيم عزّ الدين، من «جز العشب» إلى «اقتلاع الجذور»، باب الواد، 2017/8/29 https://goo.gl/Fh2KtY
2 موقع مدينة القدس، 2017/9/26 http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&cat=8&id=24842
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2017 انتهاكات خطيرة في الأقصى 20 شهيدًا في القدس ومئات الاعتقالات، 2018/1/1
http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar

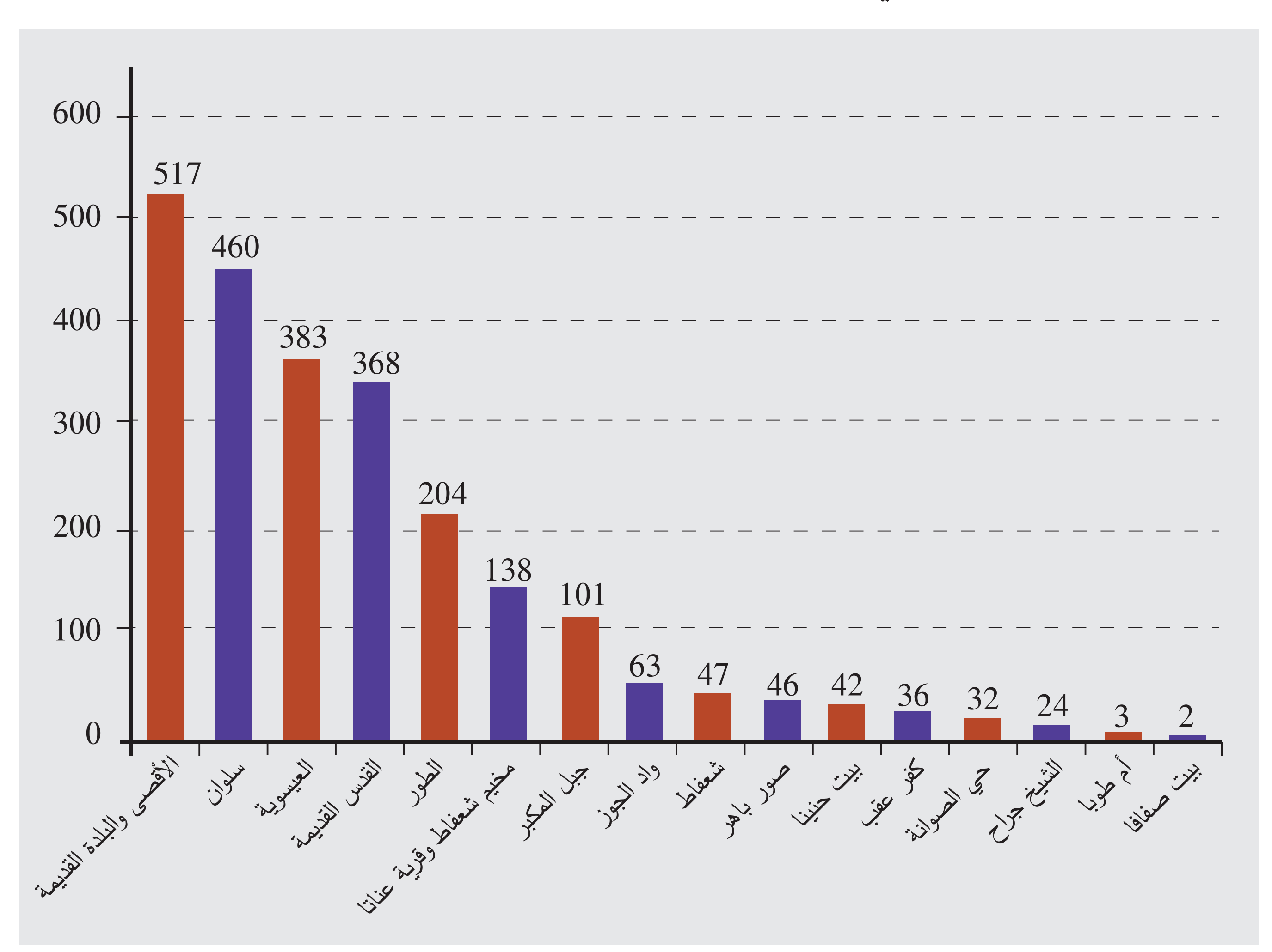


نموذج من الاعتقال العنيف والتعسفي الذي يتعرض له الفلسطينيون

وتظهر الأعداد الكبيرة للمعتقلين التعامل الأمني الشديد مع القدس المحتلة، ومحاولة إرهاب المقدسيين لمنعهم من المشاركة في أي مواجهات أو احتجاجات في وجه قوات الاحتلال. وفي استقراء للتوزيع الجغرافي لأعداد المعتقلين، واستحواذ مناطق بعينها للعدد الأكبر من المعتقلين، تبين هذه الأرقام تشديد الاحتلال لقبضته الأمنية في مناطق بعينها، وعلى رأسها البلدة القديمة وبلدتا سلوان والعيسوية، حيث يعمل الاحتلال على جعلها مناطق «هادئة» خالية من أي مواجهات أو عمليات ممكنة. فهذه المناطق ذات كثافة سكانية كبيرة من الفلسطينيين، وهي الأقرب لمسرح الأحداث في المدينة المحتلة، وخاصة سلوان والبلدة القديمة، فهما الأكثر التصاقًا بالمسجد الأقصى، بالإضافة لتشكيلهما طوقًا سكانيًا فلسطينيًا، يعيق خطط التهويد التي ينفذها الاحتلال، حيث يعمل على إفراغ هذه المناطق من الوجود الفلسطيني، في مقابل رفع عدد البؤر الاستيطانية فيها، ويعتمد الاحتلال على الاعتقال كإحدى أدواته للعبث بديموغرافية المدينة المحتلة، والتشديد على المقدسيين.

وفي المقابل نجد أن المناطق الأكثر بعدًا من وسط القدس، والتي تقع في شمال المدينة المحتلة، لم تشهد حملات اعتقال كبيرة، ولا يعود السبب بالضرورة لعدم قيام سكانها بمواجهة الاحتلال، بل في إطار ترك هذه المناطق وعدم التدخل بها، في سياق فصلٍ عملي لها، وجعلها خارجة بشكلٍ أو بآخر عن إدارة الاحتلال، وجعلها رهينة الفوضى، وهي المناطق التي تستهدفها مشاريع التقسيم وإخراجها من سلطة الاحتلال الإدارية والأمنية المباشرة.

رسم بياني لعدد الاعتقالات في القدس خلال عام 2017[1]



1 مركز معلومات وادي حلوة، مرجع سابق، 2018/1/1.

خامسًا: استهداف الأطفال جريمة الاحتلال الدائمة:

شهدت انتفاضة القدس استهدافًا متزايدًا للأطفال، ففي عام 2016 اعتقلت قوات الاحتلال نحو 2155 قاصرًا، كان من بينهم أطفال لم تتجاوز أعمارهم 10 سنوات، وفي العام نفسه أعادت سلطات الاحتلال فرض الاعتقال الإداري على الأطفال لأول مرة منذ 8 سنوات[1]. وخلال عام 2017 رصدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين 384 حالة اعتقال نفذّتها قوات الاحتلال في صفوف الأطفال الفلسطينيين[2].

وتتعامل قوات الاحتلال مع الأطفال المعاملة ذاتها التي يتلقاها الأسرى الفلسطينيون، فهي تعتقل الأطفال المرضى والفتيات القاصرات، وتمارس بحقهم اعتداءات جسدية ونفسية مختلفة، تبدأ بتعرضهم للضرب المبرح فور اعتقالهم، ونقلهم في الآليات العسكرية تحت الضرب المستمر والشتائم، وصولًا إلى مراكز التحقيق، حيث يتعرض الأطفال لأبشع أنواع التعذيب.

ولا تقف انتهاكات الأطفال عند هذا الحدّ، بل تقوم سلطات الاحتلال بتغريم ذوي الأطفال مبالغ مالية كبيرة، وبحسب هيئة شؤون الأسرى والمحررين بلغت مجموع الغرامات المالية التي فرضتها سلطات الاحتلال على الأطفال المعتقلين خلال شهر تشرين أول/أكتوبر 2017 نحو 78 ألف شيكل، أي ما يعادل 21430 دولارًا أمريكيًا[3].





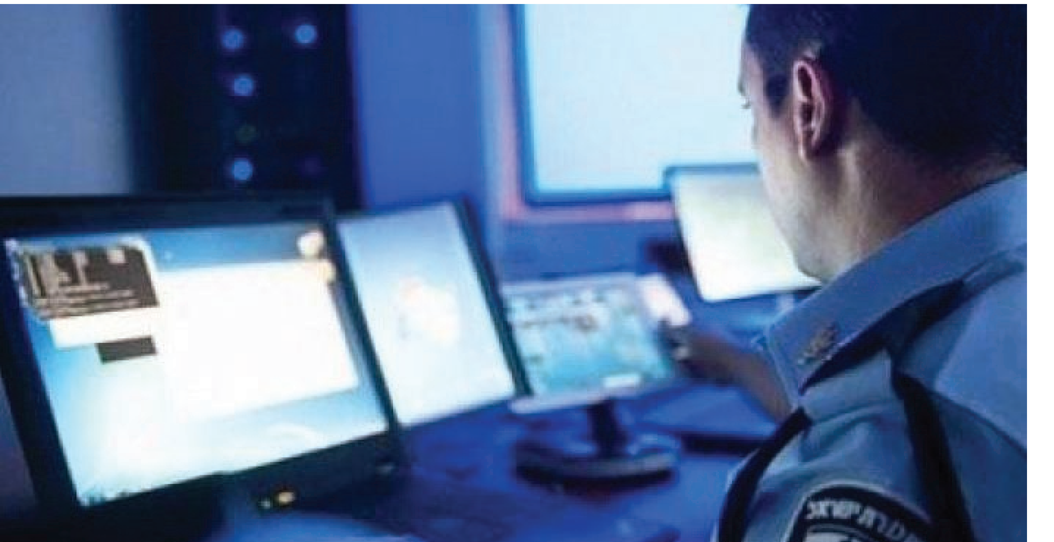
نموذج لاعتقال الأطفال من قبل جنود الاحتلال

1 الرأي الفلسطينية، 2016/10/20 http://alray.ps/ar/post/156295/.
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/11/5 https://www.palinfo.com/215398.
3 المرجع نفسه.

سادسًا: مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي: محاولة التنبؤ بالعمليات وحجة لاعتقال الفلسطينيين

تعمل سلطات الاحتلال الأمنيّة على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، لرصد أي محاولات من قبل الفلسطينيين للقيام بعمليات فردية، وتقوم أجهزة الاحتلال بتطوير قاعدة معلومات تسمح بمراقبة حسابات الفلسطينيين على وسائل التواصل بشكلٍ آلي، ففي 2017/4/16 كشفت وسائل إعلام عبرية بأن «الشاباك» طوّر بالتعاون مع جهاز المخابرات، قاعدة بيانات «ضخمة»، تقوم بفحص المنشورات والتعليقات الفلسطينيّة بشكلٍ تلقائي، ويتنبأ النظام بالنيات المستقبلية لمن يريد تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيليّة، عبر مراقبة ما ينشره الفلسطينيون على شبكات التواصل الاجتماعي، وبحسب أجهزة الاحتلال الأمنية استطاعت هذه الآلية «فرز مرتكبي العمليات المفترضين ووضعهم في دائرة المراقبة، واعتقال جزء منهم، والتعاون مع السلطة لمنعهم من القيام بعمليات»[1]. وحول هذا النظام قال المدعي العام العسكري الإسرائيلي السابق في الضفة الغربية موريس هيرش إنّ العديد من المنشورات التي دلت على نية صاحبها تنفيذ عملية أدت إلى اعتقاله إداريًا، وفي بعض الحالات تمت الاعتقالات بتهمة التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي[2].





نشر أجهزة المراقبة المتطورة في شوارع القدس المحتلة

1 Middle east monitor، 2017/4/17
https://www.middleeastmonitor.com/20170417-400-palestinians-arrested-for-facebook-posts/
2 حال القدس 2017/2، مرجع سابق، ص 24.

وحول فاعلية هذا النظام، أعلن رئيس «الشاباك» نداف أرغمان خلال مؤتمر «السايبر» السنوي السابع الذي عقد في «تل أبيب» ما بين 25-2017/6/29، أنّ «الشاباك استخدم تقنية «السايبر» لمنع ما يزيد على 2000 هجوم منذ بداية عام 2016، وأن هذه التقنية ساعدت على الحماية من هجمات الذئاب المنفردة التي لا يتمّ توجيهها من قبل مجموعات إرهابية بل هي نتيجة التّحريض عبر مواقع التّواصل الاجتماعي، وهو أمر لا يمكن منعه بالطرق الاستخباريّة التقليدية»[1].

وفي سياق اعتقال الفلسطينيين على خلفية ما ينشرونه على وسائل التواصل الاجتماعي، كشف مركز أسرى فلسطين للدراسات» أن سلطات الاحتلال اعتقلت 450 فلسطينيًا على خلفية منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وأصدرت بحق العديد منهم أحكامًا بالسجن الفعلي وسجن آخرين سجنًا إداريًا، من بينهم صحافيون وأطفال ونساء، وتعمل النيابة العسكرية الإسرائيلية على تقديم ملف الأسير لمحاكم الاحتلال، متضمنةً عشرات الأوراق التي طبعتها عن صفحته الشخصية، وتزعم أنها عبارات تحريضية ودليل على استعداد هذا الشخص للمساس بأمن الاحتلال، وتطالب المحكمة بإصدار عقوبة قاسية بحقه، لأنه يشكل «خطرًا في حال لم يتلق عقوبة رادعة، ومن الكلمات التي تستخدمها محاكم الاحتلال لإدانة الفلسطينيين كلمتا «الانتفاضة» و«الشهداء».

ولا تتوقف أذرع الاحتلال الأمنية عند الاعتقال، بل تقوم بمنع الأسرى المحررين من استعمال «فيسبوك» لفترات محددة، حيث تشترط على الأسرى الذين يطلق سراحهم بعد اتهامهم بـ «التحريض» عدم استخدام صفحاتهم الشخصية على «فيسبوك»، لفترات تصل إلى عدة أشهر، إلى جانب الغرامة المالية أو الحبس المنزلي[2].

1 حال القدس 2/ 2017 ، مرجع سابق، ص 24.
2 العربي الجديد، 2017/10/7 https://goo.gl/x5KHcG

سابعًا: إجراءات أخرى

نصب كاميرات وأجهزة تنصت متطورة



نشر أجهزة المراقبة المتطورة في شوارع القدس المحتلة

تعمل شرطة الاحتلال على فرض رقابة مشددة في أزقة القدس المحتلة، حيث بدأت شرطة الاحتلال بتركيب أجهزة تنصت فائقة الحساسية وصلت تكلفة الواحدة منها إلى نحو 100 ألف شيكل، وتهدف هذه الأجهزة بحسب وسائل إعلام عبريّة إلى «تشخيص أحداث غير عادية بشكل فوري، وأضافت بأن هذه المنظومة قادرة على تمييز أصوات الانفجارات، وإطلاق النار. وسوف يتم ربط هذه الأجهزة مع شبكة الكاميرات لتوجيه الصور بشكل آنيّ ومباشر، على أن يتم تركيبها في أنحاء القدس المحتلة كافة في المرحلة الأولى[1].

زيادة عدد شرطة الاحتلال في الأقصى والبلدة القديمة

وفي إطار إجراءات الاحتلال الرامية للحدّ من الانتفاضة، قرّر وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال جلعاد إردان في 2017/10/31، إقامة وحدة شرطية جديدة في المسجد الأقصى قوامها 200 عنصر، مئة سيضافون خلال عام 2017، ومئة عنصر آخرين سينضمون مع بداية عام 2018، وبحسب إردان سيتم تشكيل هذه الوحدة «للحفاظ على الأمن والنظام»، على أن تزوَّد بوسائل تكنولوجية حديثة[2].

وفي سياق زيادة أعداد شرطة الاحتلال في القدس المحتلة، كشفت وسائل إعلام عبرية عن خطة لشرطة الاحتلال لإقامة 15 مركزًا جديدًا لها في القدس المحتلة، وإضافة 525

1 عرب 48، 2017/10/19 https://goo.gl/mMTXgt
2 الأناضول، 2017/11/1 https://goo.gl/5WsDgs

شرطيًا جديدًا. وتعتبر هذه الزيادة واحدة من أكبر الزيادات على عديد شرطة الاحتلال خلال السنوات الماضية، وخاصة بعد هبة رفض البوابات الإلكترونية والرباط الجماهيري أمام أبواب المسجد الأقصى.

تغيير طبيعة باب العمود

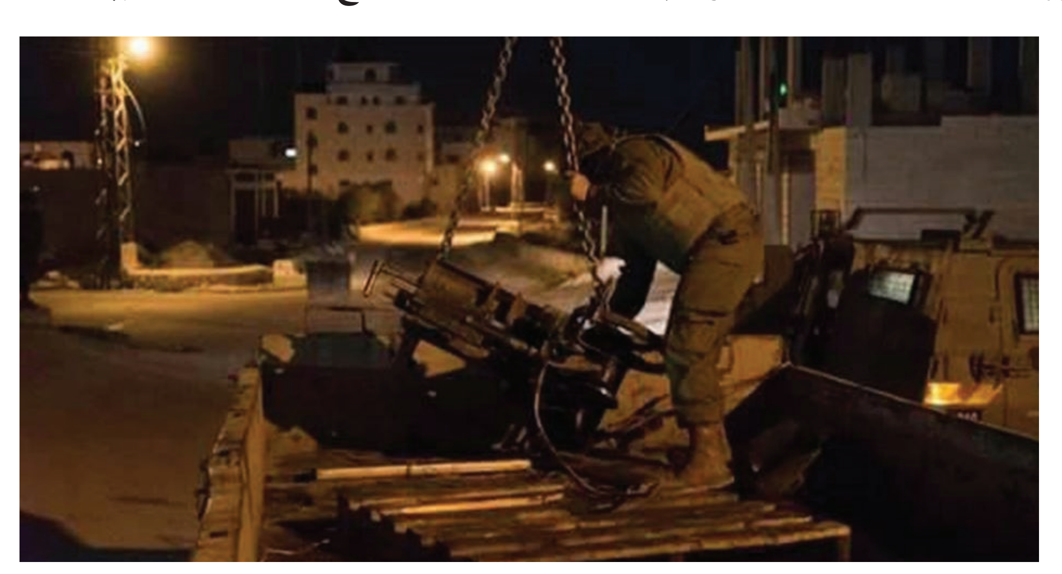

أعمال البناء في منطقة باب العمود

في إطار فرض مزيدٍ من القيود في البلدة القديمة وتشديد قبضة شرطة الاحتلال الأمنية، وكون منطقة باب العمود من أكثر مناطق القدس التي شهدت عمليات فردية، بدأ الاحتلال بتنفيذ خطةٍ تهويديّة ضخمة ذات أبعاد أمنية في المنطقة، وقد أعلن عنها وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال جلعاد إردان في حزيران/يونيو 2017، وتهدف الخطة لتسهيل عمل شرطة الاحتلال في التصدي للمظاهرات والمواجهات في المنطقة، ومنع أي عمليات فدائية للشبان الفلسطينيين. وتقضي خطة الاحتلال بتحويل ساحة باب العمود ومدرجه، من مكان مفتوح يسمح بإقامة النشاطات الجماهيرية، إلى منطقة أمنية مغلقة، عبر تحديد مسارات ومداخل ثابتة تقنن الدخول إلى باب العمود والبلدة القديمة، على أن تتضمن المراحل المتقدمة من الخطة بناء ثلاثة أبراج، تُستخدم نقاط مراقبة، بارتفاع أكبر من مستوى المارة في المنطقة بقليل، بالإضافة لتركيب المزيد من الكاميرات وأجهزة الرصد المتطورة.

ومن مخاطر الخطة، دراسة شرطة الاحتلال إجراء تغييرات طبوغرافية في المنطقة، وإزالة أي فروقات في ارتفاعات المنطقة، وهي خطة ستغير طبيعة باب العمود بشكلٍ كبير، وتسمح للاحتلال بإجراء تغييرات جوهرية في المنطقة التاريخيّة. وفي 2017/12/20 بدأت طواقم الاحتلال العمل في مدخلين لباب العمود من جانب حي المصرارة ومن جانب شارع السلطان سليمان.

إغلاق ورش الحدادة

يعمل الاحتلال على إغلاق الورش التي يدّعي بأنها تقوم بتصنيع الأسلحة والمتفجرات المحليّة وأبرزها سلاح «الكارلو» والأكواع المتفجرة. ففي 2017/3/29 أغلقت قوات الاحتلال 3 ورش حدادة و5 مخارط بحجة تصنيعها للأسلحة[1]. وبحسب وسائل الإعلام العبريّة قامت قوات الاحتلال بإغلاق 42 ورشة لصناعة الأسلحة، وضبطت 554 قطعة سلاح في الضفة الغربية خلال عام 2017، بزيادة عن عام 2016، الذي أُغلق فيه 40 ورشة تصنيع، وضبط 170 قطعة سلاح[2].



تكلفة أجهزة تنصت فائقة الحساسية الواحدة منها نحو **100** ألف شيكل



أغلقت قوات الاحتلال



3 ورش حدادة

5 مخارط

24 ورشة لصناعة الأسلحة (بحجة تصنيعها للأسلحة)

300 عنصر في وحدة شرطية جديدة في المسجد الأقصى قوامها

1 حال القدس الفصلي 2017/1، مؤسسة القدس الدولية، ص 30.
2 Jpost، 2018/1/7
http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Terrorists-killed-20-Israelis-in-2017- 533008

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org

